٩

البعد التَداولي للعامل النحوي وأثره المنهجي واللفظي والمعنوي

د. سعيد بن محمد العمري

الأستاذ المساعد بكلية العلوم والآداب بالمخواة – جامعة الباحة

• حصل على درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، بأطروحته (الشاهد القرآني في كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للإمام أبي البقاء العكبري).

• حصل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية، بأطروحته (اعتراضات (ابن إياز) النحوية والصرفية في المحصول على (ابن معط): جمعا ودراسة).

E : dr.saeed.a@outlook.sa

الملخص

موضوع البحث: البعد التَداولي للعامل النحوي وأثره المنهجي واللفظي والمعنوي.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى بيان أهمية العامل وأثره في المعنى، وكيفية ربط النحاة بين المعنى وتحديد العامل.

منهج البحث: المنهج الوصفي القائم على استقراء تداول العامل في كتب النحو العربي قديمًا وحديثًا.

أهم النتائج:

١. التطابق الدلالي بين لفظ العامل في الاستعمال اللغوي العربي وبين دورانه في التصنيف النحوي، فلا يمكن أن يؤدي جذر لغوي آخر المعنى الذي يؤديه أو يدل على وظيفته في بناء النظام النحوي.

٢. كان للعامل أثر بارز في فض كثير من المسائل الخلافية التي نشبت بين النحاة في أثناء دراستهم لتراكيب البنية اللُّغوية ومفرداتها.

٣. لم يتوقف دور العامل في الجملة أو النص على ضبط العلامة الإعرابية فقط وإنما يؤدي تحديد العامل بدقة إلى كشف المعنى وبيان إرادة المتكلم.

٤. العامل أو المعمول يستحقان الصدارة متى كان لهما أثر معنوي في الجملة.

التوصيات:

١. دراسة التراث النحوي عامة وما كُتب عن العامل خاصة.

٢. دراسة النظريات الحديثة ومقارنتها بما كتبه القدماء.

الكلمات المفتاحية: العامل - الحركة - الإعراب - المعني - تداول - الخلاف.

The Deliberative Dimension of the Grammatical Factor and its Systematic، Verbal and Moral Effect.

Dr. Saeed Ibn Mohammed Ibn Edah ALomri

Abstract

Research Topic: The deliberative dimension of the grammatical factor and its systematic، verbal and moral effect.

Research Aims: The research aims to show the importance of the factor and its effect on the meaning and how the grammarians link between meaning and determination of the factor.

Research Methodology: The descriptive approach based on extrapolating the factor circulation in ancient and modern Arabic grammar books.

The Most Important Results:

. The semantic congruence between the term factor in Arabic linguistic use and its rotation in grammatical classification. It cannot perform another linguistic root for the meaning it performs or denotes its function in building the grammatical system.

. The factor had a prominent impact in resolving many of contentious issues that rose between grammarians while studying the structures and vocabulary of the linguistic structure.

. The role of the factor in the sentence or the text did not depend only on controlling the syntax sign، but the precise identification of the factor leads to the disclosure of meaning and the will of the speaker.

. The factor or the applicable deserves the lead when they have a significant effect on the sentence.

Recommendations: Study of the grammatical heritage in general and what was written about the factor in particular.

. Study modern theories and compare them with what the ancients wrote.

Keywords: Factor، Movement، Syntax، Verbal، meaning، Circulation، Disagreement.

المُقدّمة

يشغلُ العاملُ مساحةً ليست بالقليلة في الدرس النحوي؛ وذلك لأن أكثر علل النحويين وقواعدهم مصوغة وفق فكرة العامل، فالتعليل للرفع، أو النصب، أو الجزم ينشأ عن البحث عن عامل أوجد علامة الرفع، أو النصب، أو غيرها؛ لذلك ارتبطت نظرية العامل بظاهرة الإعراب، وانتظم الدرس النحوي في مجمله على الحركة الإعرابية ومنشئها.

إن فكرة العامل التي استنبطها النحاة الأوائل، جاءت من خلال البحث عن طريقة لتفسير وجود الحركة الإعرابية في كل موضع بكيفية معينة ومطردة، فقد لاحظ الباحثون في بنيان اللغة وفي مهدها الأول، أن بعض مفردات اللغة يرتبط بعضها ببعض ارتباطًا وثيقًا، فلا تكتمل دلالة مفردة إلا بما ترتبط به، قد أطلقوا على هذا الارتباط والتعلق مصطلح العامل، ووصفوا العلاقة بين المترابطين بأنها علاقة تأثر وتأثير، مفهومها في منابع الدرس النحوي أنها ليست مؤثرات حسية كالإحراق للنار، والإغراق للماء، والقطع للسيف، وإنما هي إمارات ودلالات، إلا أنها بتقدم الزمن تحولت إلى نظرية ذات أسس وأركان منطقية، حتى أصبحت محور جدل بين النحاة، وتحول الكلام عنها من نظرية لغوية تنظم العلاقة بين الحركة الإعرابية وسبب وجودها إلى قضية جدلية لا يعرف أين طرفاها، بل إن من أراد أن ينسب التعقيد في دراسة النحو ينسبه إلى العامل والبحث عن علله، ومن أراد أن ييسر النحو نادى بإلغاء فكرة العامل، حتى غدت فكرة العامل وسمة سيئة في جبين النحو العربي، وصارت قضية النحو الكبرى، التي لا تُساق إلا من أجل تبرير القعود عن دراسته[١]، لذلك كان هذا البحث: (**البُعد التَّداولي للعامل النَّحوي وأثره المنهجي اللفظي والمعنوي**) ليعالج توظيف النحاة للعامل النحوي، سواء من جهة المنهج، أو

(١) ينظر: نظرية العامل في النحو دراسة تأصيلية، د. مصطفى حمزة (ص٧).

من جهة اللفظ أو من جهة المعنى، لأن النحاة لم يقصروا دور العامل على اللفظ فقط، وإنما كان للعامل الأثر الأكبر في الكشف عن المعنى وبيان مراد المتكلم، فإذا كان النحاة قد درسوا العامل من جهة اللفظ دراسة مستوفية، فقسموه إلى: عامل لفظي، وعامل معنوي، وعامل أصلي، وعامل فرعي، وعامل قوي، وعامل ضعيف، وعامل سماعي، وعامل قياسي، واختصوا ذلك بمصنف مستقل كعوامل الإمام عبد القاهر الجرجاني، وما قام عليها من دراسات وشروح وحواشٍ، الذي جمع فيه كلّ أنواع العوامل مرتبة ومصنفة، فإنهم أيضا كشفوا عن قيمته المعنوية من خلال ربط المعنى المراد بتحديد العامل، ولننعم النظر في قول أبي البقاء العكبري (٦١٦هـ) وهو يحدد متعلق الجار والمجرور بناء على المعنى المقصود لا على ما تقتضيه الصنعة النحوية في قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، فيقول: «يجوز أن يتعلق (من) بـ (يحسب)، أي يحسبهم من أجل التعفف، ولا يجوز أن يتعلق بـمعنى أغنياء؛ لأن المعنى يصير إلى ضد المقصود، وذلك أنّ معنى الآية أنّ حالهم يخفى على الجاهل بهم، فيظنهم أغنياء، ولو علقت (من) بأغنياء صار المعنى أنّ الجاهل يظن أنهم أغنياء، ولكن بالتعفف. والغني بالتعفف فقير من المال»[(١)]. ويزيد ابن هشام توضيح المعنى في الآية، فيقول: «فإن المتبادر تعلق (من) بـ(أغنياء) لمجاورته له، ويفسده أنهم متى ظنهم ظانّ قد استغنوا من تعففهم علم أنهم فقراء من المال، فلا يكون جاهلا بحالهم، وإنما هي متعلقة بـ (يحسب)، وهي للتعليل»[(٢)].

الدراسات السابقة:

على رفّ المكتبة العربية دراسات كثيرة حول نظرية العامل في النحو العربي أشهرها:

الأول: نظرية العامل في النحو العربي: عرضًا ونقدًا، د. وليد عاطف الأنصاري،

(١) التبيان في إعراب القرآن، العكبري (١/ ٢٢٢).

(٢) المغني، ابن هشام (٢/ ٥٣٢-٥٣٣).

هو في الأصل رسالة ماجستير جاء في مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب، الباب الأول منها يشتمل على فصلين: الفصل الأول: العلة وعلاقاتها بالعامل، والفصل الثاني: قسمة العامل إلى لفظي ومعنوي. والباب الثاني: خلافات النحويين في العوامل. ويشتمل على سبع عشرة قضية خلافية في العامل. والباب الثالث. ويشتمل على فصلين: الفصل الأول: الثورة على نظرية العامل والفصل الثاني: نظرية العامل في الميزان[١] .

الثاني: نظرية العامل في النحو العربي: دراسة تأصيلية تركيبية، د. مصطفى حمزة، وهو في الأصل رسالة دكتوراه، جاء في مقدمة وستة فصول، الأول منها عن موقع نظرية العامل من النحو العربي، والثاني عن التعريف بالعامل، والثالث إحصاء العوامل، والرابع عن أصول الإعمال وقواعده، والخامس عن نظرية العامل بين القبول والرد، ثم جاء الفصل السادس والأخير عن أسس تركيبية من نظرية العامل[٢] .

الثالث: ضوابط الفكر النحوي، د. محمد عبد الفتاح الخطيب، فقد تحدث عن العامل في الفصل الأول من الباب الثاني، وكذلك تحدث في الفصل الثالث عن المعنى والعامل.

الرابع: العوامل المعنوية في النحو العربي، للدكتور: محمد باتل الحربي.

وثمَّ بحوث أُخر منثورة في الحوليات العلمية، لا يستطيع الباحث إحصاءها، ولكنه يقطع بعدم تماسها مع بحثه؛ لأنها تدور في معظمها حول نظرية العامل وتأثرها بالفلسفة والمنطق اليوناني، أو مقارناتها بالنظريات النحوية الحديثة المعاصرة التي ظهرت في محاولة لتيسير النحو العربي، كنظرية تضافر القرائن النحوية للدكتور تمام حسان وغيرها، أو تحليل وجهة نظر النحويين القدامى حول العامل وبيان العلاقة بينه وبين العلامة الإعرابية التي تقترن به وجودًا وعدمًا.

أما هذا البحث فينطلق من القول بوجود العامل، ويعالج في مضمونه حضور

(١) نشر في دار الكتاب الثقافي، الأردن، أربد، الطبعة الثانية ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م.

(٢) يبدو أنه منشور على نفقة المؤلف ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

العامل النحوي في بناء النحو العربي بشكل عام،كبناء منهج النحو وترتيب أبوابه وضم المتشابه منها جنبا إلى جنب وتصنيفها حسب نوع العامل فيها، ثم بناء الأبواب على ترتيب العامل والمعمول وحضور قضايا العامل مع معموله في بناء كل باب من حيث الإعمال أو الإهمال، ثم الحذف أو الزيادة، ثم الفصل أو الوصل، ثم التقديم أو التأخير، ثم يعالج البحث في قسمه الآخر تداولية العامل في بناء الجملة وتركيب النص وبناء لغة تواصلية تكشف عن مراد المتكلم لدى المخاطب.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث في (البُعد التَّداولي للعامل النَّحوي وأثره المنهجي واللفظي والمعنوي) أن يأتي في مقدمة وتمهيد، ومبحثين متبوعين بخاتمة يقفوها ثبت بالمصادر وفهرس الموضوعات.

عالجت في المقدمة فكرة البحث وفائدته ومنهجه، ومهَّدت لمبحثيه بتعريف العامل في اللغة واصطلاح النحويين.

ثم سلطت الضوء في المبحث الأول على أثر العامل اللفظي في الدرس النحوي، وفي المبحث الثاني أظهرت أثر العامل المعنوي في اللغة ودوره في عقد الكلام وتركيب الجملة وبناء النصوص والكشف عن مراد المتكلم.

ثم ذيّلت البحث بخاتمة سجلت فيها ما كشفت عنه الدراسة، وما التقطه الباحث من درر في أثناء الإبحار في مصنفات النحاة وصحبتهم، وأرفقت البحث بمجموعة المصادر التي أفدت منها.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي القائم على استقراء تداولية العامل في مصادر النحو العربي، وتتبعها في مصادر النحو العربي القديمة بخاصة وعلى مر العصور بعامة، وفي مناهج التأليف المختلفة: المتون المنظومة والمنثورة، وما قُيّد عليها

من شروح، ليخرج البحث بمفهوم واضح حول العامل النحوي وأثره في الدرس النحوي، بعيدًا عما أُثير حوله من خلافات وإشكالات غيمت على الثمرة المستفادة من حضوره.

الله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به طلاب اللغة والنحو، وأن يكون حلقة من سلسلة حلقات متواصلة في أصول النحو العربي، التي تكشف عن عمقه وأصالته وضوابط النحويين في بنائه.

وصلِّ اللهم وسلِّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد

مصطلح العامل بين الدلالة اللُّغوية والتَّعريف الاصطلاحي

مصطلح العامل من المصطلحات النَّحوية الأولية في مدونات النَّحو الأولى، كالكتاب لسيبويه (١٨٠هـ)، والمقتضب للمبرد (٢٨٥هـ)، والأصول في النَّحو لابن السراج (٣١٦هـ)، تخيّر النَّحاة لفظ العامل، ليكون مصطلحًا نحويًا على المؤثر الذي تتولَّد من خلال وجوده في الجملة العلامةُ الإعرابية، لأنَّ العلامة الإعرابية هي التي دفعت النَّحاة إلى البحث عن طريقة لتفسير وجودها بهذه الطَّريقة المعينة (ضمة، فتحة، كسرة ...) فاهتدوا إلى القول بالعمل «عمل العناصر اللُّغوية بعضها في بعض»[١].

وقبل الولوج إلى تداولية العامل النحوي، يجدر التعرُّفُ على المدلول اللغوي للجذر (ع . م . ل)، لأن النظر إلى المصطلح من الزاوية اللُّغوية يكشف عن رؤية واضحة وتمثل جيد للمصطلح المعرَّف، فلا يمكن أن تأتي هذه الكلمة وتنتظم في الدرس النحوي علما على أهم أركان الجملة من قبيل المصادفة.

(ع.م.ل): فعل ثلاثي صحيح على وزن (فَعِل) كـ (فَهِمَ)، مُتعَدٍّ، مصدره مفتوح العين[٢]، لم يأتِ في لغة العرب فعِل: فعَلا إلا فعلان، هذا أحدهما، والثاني: (هَبِل: هبلًا)، أما باقي أفعال الباب المصدر منها قياسي على وزن (فعْل)[٣].

(عمل) كلمة تدل على مطلق الفعل، كل عمل يؤدى باليد، لا بالقول، ويطلق على المهنة، وما أُنجز من عمل يُسمى عَمِلة، ومنه اشتقت (العُمْلة) - بضم العين وسكون الميم - أجرة العمال[٤]، فإذا لحقتها (تاء) الافتعال فقيل: اعتمل دل على أنَّ

(١) نظرية النحو العربي، د. نهاد الموسى (ص٣٩).

(٢) المصدر هنا سماعي؛ لأن المصدر القياسي لـ (فَعِل) المتعدي يأتي على وزنين هما: (فَعْل) إذا لم يدل على حرفة ولا ما يشبهها نحو: فَهِمَ فَهْمًا، وفِعَالة وذلك إذا دل على حرفة نحو: ولي وِلاية.

(٣) لسان العرب، ابن منظور (١١/ ٤٧٥).

(٤) القاموس المحيط، الفيروز أبادي (١/ ١٠٣٦).

العمل فيه اضطراب، أو إصلاح[١]، وتعمَّل إذا اجتهد في العمل[٢].

(العامل): القائم على جمع الزكاة، ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا﴾ [التوبة: ٦٠]، والعامل: ما يلي السِّنان من الرمح[٣]، وفي تاج العروس أنَّ العامل السِّنان نفسه[٤]، وعوامل الفرس قوائمها[٥]، وما يُستعمل من الدواب في السقي والحرث يسمى عوامل؛ لحديث: «**لَيسَ على البَقَرِ العواملِ شَيْءٌ**»[٦]، ومنه اليَعْمَلَة من الإبل: المطبوعة على العمل[٧].

يتبين من خلال استقراء الجذر (ع م ل) في التراث اللُّغوي العربي أنَّه يدور حول معانٍ عدّة، أهمها: إصدار فعل بقوة عن إجادة وإتقان، مما يؤكد أنَّ النحاة العرب الأوائل كانوا على وعي بما تحمله تلك المادة من مضامين تجعلها تؤدي وظيفتها المنوطة بها بكل دقة.

العامل في اصطلاح النحويين:

ينصَبُّ تعريف النحاة للعامل على أنَّه: «المُنْشِئُ للحالة الإعرابية والعلامة التي تدل عليها»، أو «المحدِث للمعاني النحوية من فاعلية، أو مفعولية، أو إضافة ونحوها».

يتجلى التعريف الأول واضحًا في عبارات الرماني (٣٨٤هـ)[٨]، وابن بابشاذ (٤٦٩هـ)[٩] والشريف الجرجاني (٨١٦هـ)[١٠]، والشيخ خالد الأزهري (٩٠٥هـ)، يقول الشيخ خالد في شرح عوامل الإمام عبد القاهر الجرجاني: «والعامل في اصطلاح

(١) الصحاح، الجوهري (٥/ ١٧٧٥).
(٢) أساس البلاغة، الزمخشري (١/ ٦٧٩).
(٣) مقاييس اللغة، ابن فارس (٤/ ١٤٥).
(٤) تاج العروس، الزبيدي (٣٠/ ٦٠).
(٥) المرجع السابق.
(٦) سنن الدار قطني (٢/ ٤٩٣)، (ح١٩٤٠).
(٧) مقاييس اللغة، ابن فارس (٤/ ١٤٥).
(٨) ينظر: رسالتان في اللغة، الرماني (ص١٩).
(٩) ينظر: شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ (٢/ ٣٤٤).
(١٠) ينظر: التعريفات، الجرجاني (ص٧٨).

النحويين: ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، أو ساكنًا»[١].

فإذا قلنا: (جاء زيدٌ)، أو (رأيت زيدًا)، أو (مررت بزيدٍ)، أو (لم يحضرْ زيد)، فالذي أوجد الرفع مرة، والنصب مرة أخرى، والجر مرة ثالثة، وكذلك الجزم هو العامل، سواء كان فعلًا كما في حالتي الرفع والنصب، أو حرفًا كما في حالتي الجر والجزم. وهو ما استقر عليه في الدَّرس النَّحوي المعاصر، يقول الأستاذ عباس حسن في تعريف العامل: «ما يؤثر في اللفظ تأثيرًا ينشأ عنه علامة إعرابية ترمز إلى معنى خاص كالفاعلية، أو المفعولية، أو غيرها، ولا فرق بين أن تكون تلك العلامة ظاهرة، أو مقدرة»[٢].

ويتجلى المعنى الثاني في تعريف ابن الحاجب (٦٤٦هـ) في الكافية، وابن مالك (٦٧٢هـ) في التسهيل[٣]، حيث عرّفه ابن الحاجب بقوله: «ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب»[٤]، بمعنى أنَّه ما يحصل بواسطته في الاسم المعنى المقتضي للإعراب، فالمعاني النحوية من فاعلية، أو مفعولية، أو إضافة، تقتضي إعرابًا، هذا الإعراب لا يتحصل إلا بواسطة العامل، فعلاقة العامل بالمعنى المقتضي كما يقول الرضي: «نحوا من قيام العرض بالجوهر، فإنَّ معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة كون الكلمة عمدة، أو فضلة، أو مضافًا إليها، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه بسبب توسط العامل»[٥]، فإذا كان العامل في الإضافة هو حرف الجر، فإن معنى الإضافة هو المقتضي للجر، وكذلك الحال بالنسبة للفاعلية، أو المفعولية، فمعنى الفاعلية يقتضي الرفع لكن المحدث للرفع هو العامل، ومعنى المفعولية يقتضي النصب لكن محدثه هو العامل.

(١) العوامل المائة، الجرجاني (ص ٧٣).

(٢) النحو الوافي، عباس حسن (١/ ٧٥).

(٣) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك (١/ ٣٣).

(٤) الكافية في النحو، ابن الحاجب (ص١١)، وأمالي بن الحاجب (٢/ ٨٤١)، وشرح الكافية، الرضي (١/ ٦٤)، وتمهيد القواعد، ناظر الجيش (٤/ ١٥٨٠).

(٥) شرح الكافية، الرضي (١/ ٦٤).

المبحث الأول
الأثر اللفظي للعامل النحوي

العامل ومنهج التأليف النحوي:

المتأمل في بناء الدرس النحوي، يجد أنَّه قائم على دراسة العامل والمعمول والعلامة الإعرابية، بدءًا بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ)، وصولًا إلى الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)، فكان أول من توسع في تطبيق فكرة العامل، وبسط ظلالها على أبواب النحو كلها تقريبًا، فقد تلقَّف هذا كله تلميذه سيبويه (ت١٨٠هـ)، فجاء مصطلح العامل في الكتاب بارزًا، فهذا الباب الثَّاني من كتاب سيبويه بعنوان: «هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية: وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجرَّ والرفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف ... التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب»[(١)]، هذا حديث عن علامات الإعراب والبناء، ثم يُعلل لوجود هذه العلامات بقوله: «وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجارٍ؛ لأفْرُقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل»[(٢)]، وهكذا يستمر سيبويه في بناء الكتاب، «وتتداخل نظرية العوامل في كل أبواب الكتاب وفصوله النحوية، بل لا نغلوا إذا قلنا إنَّها دائما الأساس الذي يبني عليه حديثه في مباحث النحو»[(٣)]، إذ نجده يوزع الأبواب باعتبار العوامل، حيث بدأ بالفعل مستوفيًا كل ما يتعلق بها مع معمولها، ثم ينتقل بعد ذلك ليعقد بابًا يصور فيه عمل اسم الفاعل، واسم المفعول، ويتحدث عن صيغ

(١) ينظر: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، د. جعفر عبابنة (ص١١٠ وما بعدها).
(٢) الكتاب، سيبويه (١/ ١٣).
(٣) المدارس النحوية، شوقي ضيف (ص٦٤).

المبالغة، والمصادر، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، واسم الفعل، ثم ينتقل بعد ذلك للحديث عن العامل في المبتدأ والخبر، و(إنَّ) وأخواتها، والأدوات النحوية كأدوات الاستثناء، ونواصب المضارع وجوازمه، مؤسسًا بذلك منهجًا للتأليف النحوي انتَظَمَ مِنْ بَعدِه في المؤلفات النحوية، كالمقتضب لمحمد بن يزيد المبرد (٢٨٦هـ)، والأصول في النحو لأبي بكر بن السراج (٣١٦هـ)، والإيضاح لأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ)، وكتب ابن جني (٣٩٢هـ) كاللمع، وسر صناعة الإعراب، والعوامل المائة للجرجاني (ت ٤٧١هـ).

وبظهور كتاب المفصل في صنعة الإعراب لأبي القاسم الزمخشري (٥٣٨هـ)، نجد أنَّ منهج النحو العربي قد استوى في طريقة عرضه وتقديمه للباحثين، فقد جمعت المسائل المتفرقة في أبواب، ورُتبت الأبواب حسب نوعها: باب المرفوعات، باب المنصوبات، باب المجرورات، باب التوابع، باب الأسماء المبنية، باب إعراب الفعل، باب الحروف والأدوات المشتركة، ولم يأتِ هذا التصنيف عبثًا من أبي القاسم الزمخشري، ولكنه جاء من خلال نظرة شمولية عامة للنحو العربي، الذي يقوم على أساس فكرة العامل والمعمول والعلامة الإعرابية، فقد جمع أبو القاسم الزمخشري المرفوعات في باب واحد، درس فيه الأسماء المرفوعة وعلاقتها بعواملها، وكذلك الأسماء المنصوبة، والأسماء المجرورة وغيرها.

ويظهر لي أنَّ هذا المنهج قد لاقى استحسانًا لدى ابن الحاجب (٦٤٦هـ)، فبنى كافيته في النحو عليه، إلا أن ابن معطِي زين الدين أبي الحسن يحيى بن عبد المعطِي المغربي (٦٢٨هـ)، أعاد تشكيل منهج النحو العربي على صورة جديدة، مغيرًا في رسم الزمخشري وابن الحاجب، ولكنه كما يقول الشيخ الطناحي (١٤١٩هـ): «أدار مسائل النحو على العامل»[(١)]، فقد بدأ بباب قدم فيه لأصول فن النحو، وثنى بالباب الثاني

(١) الفصول الخمسون، ابن معطي (ص ٧٨٦) حاشية (*).

عن دراسة الفعل، درس فيه الفعل من حيث الزمن، ورفع الفاعل، والمتعدي واللازم من الأفعال، والأفعال المتصرفة، والأفعال الناقصة، والمنصوبات، ثم عقد الباب الثالث من الكتاب فيما يعمل من غير الأفعال في الأسماء والأفعال، ويعني ابن معطِي بهذا الباب العوامل من الأسماء والحروف، ثم يأتي الباب النحوي الأخير في الكتاب مكملًا ومتممًا لباقي المسائل التي لم تُدرس في الأبواب السابقة،كالإضافة والتوابع، مما يؤكد أن ابن معطِي «يعول كثيرًا على العامل، ويوليه مكانةً كبيرةً، وقد أدار عليه جمهور مسائل النحو، التي عالجها في كتابه الفصول»[(١)].

وجاء ابن مالك الأندلسي(٦٧٢هـ) بعد ابن معطِي، فاستفاد من منهجه، لكنه أعاد ترتيب الأبواب على نحو آخر، بدأه بمقدمة في المعرب والمبنى وعلامات الإعراب والبناء، ومقدمة ثانية في النكرة والمعرفة، ثم بنى مسائل النحو العربي على أبواب في حلقات متسلسلة الرابط بينهما فكرة العامل، تجده عقد بابًا للابتداء، تلاه بنواسخه، ثم عقد بابًا للفاعل ونائبه، ثم المنصوبات، ثم المجرورات، وبابًا للعوامل التي تعمل عمل الفعل كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وغيرها، ثم ينتقل إلى إعراب الفعل المنصوب والمجزوم. وبهذا نرى ابن مالك أعاد بناء النحو على منهج جديد في كتبه (الكافية الشافية – التسهيل – الخلاصة)، وهكذا يستمر التأليف في النحو العربي على هذا المنهج حتى يومنا هذا.

من خلال العرض السابق يتبين للمدقق في منهج التأليف النحوي عند النحاة على مر القرون سيطرة فكرة العامل على رسم الهيكل الكلي للنحو العربي، ويرجع الفضل في ذلك إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠-١٧٥هـ)، الذي ثبت أصول نظرية العامل، ومد فروعها وأحكمها إحكامًا بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مرِّ العصور[(٢)].

(١) المرجع السابق (ص ٩٥) من كلام الشيخ الطناحي في دراسته عن ابن معطى.
(٢) المدارس النحوية، شوقي ضيف (ص ٣٨).

العامل وبناء الباب النحوي:

كما أقام النحويون صرح النحو العربي على دراسة العامل والمعمول وما يترتب عليه من حركة إعرابية، أقاموا – أيضًا – أبواب النحو على العامل والمعمول، بل يستطيع الباحث في منهج النحو العربي المتمرس في أبوابه وفصوله ومباحثه ومسائله أن يؤكد على أنها مبنية على العامل ومعموله وقضاياهما من إعمال أو إهمال، أو حذف أو زيادة، أو تقديم أو تأخير، أو فصل أو وصل.

فهذا ابن مالك الأندلسي(٦٧٢هـ)، يبدأ النظم في باب (كان) بقوله:

ترفع كان المبتدا اسمًا والخبر تنـــصبه ككان سـيدًا عمر[١]

وفي حكم المتصرف منها يقول:

وغير ماضٍ مثـله قد عملا إن كان غير الماض منه استعملا[٢]

وفي حكم توسط خبرها بينها وبين اسمها يقول:

وفي جـميعها توسّط الخبر أجـز وكلّ سبقه دام حظر[٣]

وفي حكم الفصل بينها وبين معموليها بمعمول خبرها يقول:

ولا يلي العامل معمول الخبر إلا إذا ظرفاً أتى أو حرف جرّ[٤]

وفي حكم زيادتها:

وقد تـزاد كان في حشو كما كان أصحّ عـلم من تـقدّما[٥]

أما حذف (كان) فقد عبر عنه بقوله:

ويـحذفونها ويبقون الخبر وبعد إن ولو كثيرًا ذا اشتهر[٦]

(١) الألفية، ابن مالك (ص٣٥).
(٢) المرجع السابق
(٣) المرجع السابق
(٤) المرجع السابق
(٥) المرجع السابق.
(٦) المرجع السابق.

وهكذا في سائر الأبواب النحوية، يقول في باب (إنَّ):

لإنّ أنّ ليت لكنّ لعلّ كأنّ عكس ما لكان من عمل[١]

وفي عمل (لا) النافية للجنس:

عمل إنّ اجعل لـ (لا) في نكره مفردةً جاءتك أو مكرّرة[٢]

وفي باب أفعال القلوب:

انصب بفعل القلب جزأي ابتدا أعني رأى خال علمت وجدا[٣]

وفي عامل النصب في المفعول المطلق يقول:

بمثله أو فعلٍ او وصفٍ نصب[٤]

وعن إعمال المصدر عمل فعله قال:

بفعله المصدر ألحق في العمل مضافًا أو مجرّدًا أو مع أل[٥]

وعن نوع العامل الذي يجوز تقديم الحال عليه يقول:

والحال إن ينصب بفعلٍ صرّفا أو صفةٍ أشبهت المصرّفا

فجائزٌ تقديمه كمسرعا ذا راحلٌ ومخلصًا زيدٌ دعا[٦]

أما عن حكم حذف عامل الحال فيقول:

والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره حُظِل[٧]

وهكذا بُنيت أبواب النَّحو على بيان العامل وعلاقته بمعموليه.

(١) الألفية، ابن مالك (ص٣٨).
(٢) المرجع السابق (ص٤٠).
(٣) المرجع السابق (ص٤١).
(٤) المرجع السابق (ص٤٨).
(٥) المرجع السابق (ص٦١).
(٦) المرجع السابق (ص٥٣).
(٧) المرجع السابق (ص٥٤).

العامل والخلاف النحوي:

الناظر في قضايا الخلاف التي نشبت بين المدارس النحوية منذ نشأتها وعلى امتداد التاريخ اللغوي للنحو العربي، يرى أن العامل شريك أساس فيها، لأنَّ الخلاف ينحصر بين ثلاثة أشياء، إما في البحث عن عامل، أو تحديد عمل عامل في معمول، أو علامة إعرابية نشأت عن عمل عامل.

ولعل أشهر مسألة خلافية وأقدمها في النحو العربي، تلك التي كانت بين إمامي المدرستين الكبيرين: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (١٨٠هـ)، إمام مدرسة البصرة، وعلي بن حمزة الكسائي (١٨٩هـ)، إمام مدرسة الكوفة- كان منشؤها على العامل، فقد اختلفا حول قول العرب: «كنت أظنُّ أنَّ العقرب أشد لسعًا من الزنبور فإذا هو هي» أو «فإذا هو إياها»[(١)].

إذ يرى البصري أنَّه لا يجوز في الضمير إلا الرَّفع، لأنَّ الضمير (هو) يطلب ما بعده خبرًا، بينما يرى الكوفي أنَّ النَّصب والرفع جائزان، الرفع على ما قيل، والنصب على اعتبار (إذا) الفجائية مؤولة بـ(وجد) التي تنصب مفعولين، و(إيا) ضمير نصب.

ومن المسائل الخلافية التي شغلت حيِّزًا كبيرًا في الدرس النحوي مسألة عامل الرفع في المبتدأ والخبر، فقد تعددت أقوال النحاة فيها حتى وصلت إلى ثمانية مذاهب[(٢)]، مدار القول فيها على تحديد العامل في الخبر، هل هو المبتدأ، أو الابتداء، أو الابتداء والمبتدأ معًا؟

مما يعني أن تحديد العامل في التركيب اللغوي له أثره في الدرس النحوي، فليس من المعقول أن يوجد أثر بدون مؤثر، أو أثر عن مؤثر ليس من شأنه الإعمال وهو المبتدأ، مما دفع بعضهم إلى القول بأن الابتداء رفع الخبر بواسطة المبتدأ «وما كان لهذا

(١) الإنصاف، ابن الأنباري مسألة (٩٩).

(٢) تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٢/ ٨٥٣).

الخلاف أن ينشأ أو يتفرع لو أنَّ النحاة لم يُوجّهوا هممهم إلى بحث العامل»[١].

ولم تكن مسألة عامل الرفع في الفعل المضارع أقل مساحة في الدرس النحوي من مسألة عامل الرفع في المبتدأ والخبر، فقد اختلف أئمتهم حول موجب رفع الفعل المضارع، هل هو تجرده من الناصب والجازم، كما قال الفراء والكوفيون، وتبعهم ابن مالك في الألفية قائلا:

ارفع مضارعـــًا إذا يُجرّد من ناصبٍ وجازمٍ كتسعد[٢]

أو الوقوع موقع الاسم، نص سيبويه على ذلك في الكتاب فقال: «ومن زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء، فإنه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضعٍ ينتصب فيه الاسم، ويجرها إذا كانت في موضعٍ ينجر فيه الاسم، ولكنها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم»[٣]. وبه قال جمهور البصريين[٤]، أو المضارعة كما نسب لأحمد بن يحيى الملقب بثعلب (٢٩١هـ)، ونص عليه أبو البقاء العكبري وابن الحاجب وغيرهما[٥]، أو حروف المضارعة، ويعني القائل بهذا الرأي بحروف المضارعة الزوائد التي في أول الفعل المضارع، وهو قول علي بن حمزة الكسائي إمام مدرسة الكوفة في النحو والقراءات، وقد رد هذا القول «بأن حروف المضارعة موجودة مع الناصب والجازم، فلو كانت هي العاملة للرفع لما أبطل الناصب والجازم عملها»[٦].

وقد وقفت في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين – المصدر الأساس لمسائل الخلاف النحوي بين المدرستين – على أكثر من عشرين مسألة الخلاف فيها على تحديد العامل في الجملة، كتحديد عامل الرفع في

(١) نظرية العامل في النحو العربي: دراسة تأصيلية تركيبية، د. مصطفى حمزة (ص٢٠).
(٢) الألفية، ابن مالك (ص٨٨).
(٣) الكتاب، سيبويه (٣/ ١١).
(٤) المقاصد الشافية، الإمام الشاطبي (٦/ ٢)
(٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري (٢/ ٢٠)، وشرح الكافية، الرضي (٢/ ٨٠٧).
(٦) تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٨/ ٤١١٩).

الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية في نحو: (إنْ زيدٌ أتاني آتِهِ)[١]، وتحديد عامل الجزم في جواب الشرط[٢]، وهل تنصب (حتى) الفعل المضارع بنفسها في نحو: (اذكر الله حتى تطلع الشمس)، أم أنها حرف جر، والفعل بعدها منصوب بتقدير (أن)[٣]، وهل تنصب لام الجحود بنفسها؟ أم أنَّ الناصب للفعل (أن) مقدرة بعدها، ولا يجوز إظهارها[٤]، وكذلك القول في ناصب الفعل المضارع بعد لام التعليل في نحو (جئتك لتكرمني)، أم الناصب أنْ مقدرة بعدها[٥]، وغيرها من المسائل التي كان محور البحث فيها على تحديد العامل النحوي[٦]، ومما لا شك فيه أن هذه المسائل وما تفرع عنها من خلافات في المطولات النحوية بعد ابن الأنباري كشرح ابن يعيش على مفصل الزمخشري، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب، وشرح أبي حيان على تسهيل ابن مالك، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي؛ قد أثرت الدرس النحوي وبثَّت فيه روح النشاط والحيوية .

أثر العامل في الخلاف النحوي:

تتدخل نظرية العامل في الحكم على الأساليب اللُّغوية بالصحة أو عدمها، فلا يكفي وقوعها في لغة العرب فقط، وإنما لا بد من جريانها على المطرد وخضوعها لمقتضيات الإعمال وضوابطه، وبسبب عدم وجود هذه الضوابط حكم النحاة على بعض الأساليب في بعض اللغات بأنها رديئة أو قبيحة، يقول سيبويه في توجيه قبح (مررت برجل سواء والعدم): «تقول: هو والعدم، لأن في سواء اسمًا مضمرًا

(١) ينظر: الإنصاف، ابن الانباري المسألة (٨٥).
(٢) المصدر السابق مسألة (٨٤).
(٣) ينظر: المصدر السابق، مسألة (٨٣).
(٤) المصدر السابق، مسألة (٨٢).
(٥) المصدر السابق، مسألة (٧٩).
(٦) المصدر السابق، مسألة (٧٦)، (٧٥)، (٧٤)، (٣٤)، (٣٠)، (٢٩)، (٢٤)، (٢٢)، (١٩)، (١٣)، (١٢)، (١١)، (١٠)، (٦)، (٥).

مرفوعًا»[١]، ولا يتوقف الأمر عند عرض الأساليب فقط على ضوابط الإعمال، بل يتعداه إلى قضايا لغوية أخص،كالحكم على الكلمة بالاسمية، أو الفعلية، أو الحرفية، أو البساطة، أو التركيب.

وقد تتدخل قوانين الإعمال في حسم المسائل الخلافية التي تتعلق بالعامل في الجملة، فمن ذلك على سبيل المثال لا الحصر خلاف النحويين: البصريين والكوفيين حول تقديم خبر (ليس) من أخوات (كان) عليها، فقد ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبرها عليها، وتبعهم المبرد[٢]، وابن السراج، والزجاج، والجرجاني، قال أبوحيان في التذييل: «وأكثر المتأخرين»[٣].

وذهب البصريون إلى جواز التقديم، مستدلين على ذلك بجواز تقديم خبر (كان) عليها، وتبعهم في ذلك السيرافي[٤]، والفارسي[٥]، وابن برهان[٦]، والزمخشري[٧].

ودليل المانعين أن العامل (ليس) عامل غير متصرف، فلا يجري مجرى العامل المتصرف، أما المجيزون فقد احتجوا بفعلية العامل، وهذا عمل بحق الأصل، وإن كان هذا العامل جامدًا لا يمنعه جموده من التصرف في معموليه بالتقديم والتأخير[٨]، وقد تقدم خبره على الاسم، فتبين من هذا الخلاف أنَّ حق العامل في تقديم معموله عليه متوقِّف على نوع العامل وأصالته في بابه، أو حمله على غيره في العمل مما قد يسلب عنه بعض خصائص غيره.

---

(١) الكتاب، سيبويه (٢/ ٣١).
(٢) ينظر: الإنصاف، ابن الأنباري، مسألة (١٨).
(٣) التذييل والتكميل، أبو حيان (٤/ ١٧٨).
(٤) ينظر: شرح الكتاب، السيرافي (١/ ٣٠٠)، تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٣/ ١١٢٠).
(٥) ينظر: الإيضاح، أبوعلي الفارسي (١/ ١٠١)، شرح التسهيل، ابن مالك (١/ ٢٥١).
(٦) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك (١/ ٢٥١).
(٧) ينظر: المفصل، الزمخشري (ص ٣٦٢)، شرح التسهيل، ابن مالك (١/ ٢٥١).
(٨) ينظر: المقاصد الشافية، الإمام الشاطبي (٢/ ١٧١).

وقس على ذلك مسائل التقديم على العامل والخلاف فيها بين النحويين، إذ هو مبني على نوع العامل وقوته من حيث التصرف وعدمه، كالخلاف في تقديم معمول اسم الفعل عليه [١] في نحو: (زيدًا عليك)، وغيره، والخلاف في تقديم الحال على الفعل العامل فيها[٢]، في نحو: (راكبًا جاء زيد)، وتقديم الاسم المرفوع أو المنصوب في جملة جواب الشرط، في نحو: (إن تأتني زيد يكرمك)، و(إن تأتني زيدًا أكرم)[٣]، وتقديم التمييز على عامله المتصرف، في نحو: (نفسًا طاب زيد)، و(عرقًا تصبب بكر)[٤].

ومن المسائل الخلافية التي احتكم النحويون فيها إلى العامل الحكم على (لن) الناصبة للمضارع بالإفراد أو التركيب، فقد ذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي مؤسس دروس النحو واللغة في مدرسة البصرة، وعلي بن حمزة الكسائي أحد القراء السبعة ومؤسس النحو في مدرسة الكوفة، أن (لن) مركبة من (لا) النافية و (أن) المصدرية، ولم يرتضِ سيبويه – وهو تلميذ الخليل بن أحمد وناشر علمه – هذا الرأي معتمدًا في ذلك على قانون الإعمال الذي يجيز تقديم معمول معمولها عليها في نحو: (أما زيدا فلن أضرب)، بخلاف (أن) فإنه لا يجوز فيها، لأن ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول، و(أن) حرف موصول[٥].

(١) الإنصاف، ابن الأنباري مسألة (٢٧).

(٢) المقاصد الشافية، الإمام الشاطبي (٣/ ٤٧١).

(٣) الإنصاف، ابن ا لأنباري مسألة (٨٦).

(٤) التذييل والتكميل، أبو حيان (٩/ ٢٦١).

(٥) ينظر الكتاب، سيبويه (٣/ ٥)، المغني (١/ ٢٦٨)، وتمهيد القواعد، ناظر الجيش (٨/ ٤١٤٠)، والمقاصد الشافية، ناظر الجيش (٦/ ٥).

المبحث الثاني
الأثر المعنوي للعامل النَّحوي

تُعدّ الحركة الإعرابية الأثر النَّاتج عن تسلط العامل النَّحوي كظاهرة من الظواهر التي تتميز بها العربية، لذلك يعد العامل في الدرس النَّحوي هو حجر الزاوية، لأنَّ الكلام المنظوم في نصوص مسبوكة بناءً وتركيبًا، عبارة عن عوامل ومعمولات تكشف العلامة الإعرابية عن معانيها، لأنَّها هي المنوطة بالإنابة عن المعاني والكشف عن أغراض المتكلم.

من هنا كان العامل هو حجر الزاوية ونقطة الانطلاق للبحث في وظائف المفردات داخل الجمل والتراكيب، وذلك لأنَّ الكلام في اللغة لا يُرصّ بعضه إلى جوار بعض، ولكن يأتي نتيجة اقتران عامل بمعمول (مؤثر – أثر)، فكل فعل لابد له من فاعل، وكل مبتدأ لابد له من خبر تتم به الفائدة.

وقد انطلق النَّحاة في دراستهم لنظام اللغة وملاحظة ظواهرها من أنَّ العمل الإعرابي في الكلام للمتكلم، لا للفظ العامل ولا لمعناه، وما قيل من أنَّ هذا عامل لفظي أو معنوي، فإنَّما هو عمل يأتي بسبب لفظ كـ(مررت بزيد)، فسمي عاملا لفظيًّا، أو عاريًا من مصاحبة لفظ كـ(زيد قائم)، فسمي عاملًا معنويًّا، والعامل في الحقيقة هو المتكلم نفسه، يقول ابن جني (٣٩٢هـ): «العمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنَّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره»[١]، ويقول الرضي (٦٨٦هـ): «اعلم أنَّ محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها»[٢]، لذلك فإنَّ ما نراه من بناء في العبارة، ودقة في تخير الألفاظ، وترتيب في مواقع الكلام، وما يترتب عليه من تغير في العلامة الإعرابية، إنما هو صورة لما يدور في ذهن المتكلم.

(١) الخصائص، ابن جني (١/ ١١١).
(٢) شرح الكافية، الرضي (١/ ٥٢).

يؤكد هذا الكلام قول سيبويه (١٨٠هـ) في نحو: (خير مقدم)، (خير لنا)، (شر لعدونا): «إذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت»[١]، فهذا نص سيبويه الذي يرجع مفهوم العمل والإعراب في الجملة إلى حاجات المتكلم وأغراضه، وأن اختيار الرفع أو النصب إنما هو عن قصد المتكلم، تعبيرًا عما يدور في نفسه، لا عن إلزام بصيغة معينة تقتضيها صنعة الكلام.

بل إنَّ علماء البيان استنبطوا قصد المتكلم من الحركة الإعرابية والعامل فيها، وعدوها دليلًا على ما يقصده المتكلم، لا على ما تقتضيه صنعة الكلام، يؤيد ذلك توقفهم أمام قول أبي النجم العجلي في مطلع أرجوزته المشهورة:

قــد أَصبحَتْ أمُّ الخِيارِ تَـدَّعى عــليَّ ذَنْـباً كلُّــه لم أَصْــنَعِ[٢]

فقد نُقل عن الشيخ يحيى بن القاسم المعروف بالفاضل اليمني (٧٥٠هـ)[٣] قوله: «معنى هذَا البيت: أنَّ هذه المرأة أصبحت تدعي عليَّ ذنبًا، وهو الصلع والعجز، وغير ذلك من موجبات الشيخوخة، ولم يقل ذنوبًا، بل قال ذنبًا، لأنَّ المراد كبر السن المشتمل على كل عيب، ولم أصنع شيئًا من ذلك الذنب، ولم ينصبْ (كلَّه)، لأنَّه لو نصبه مع تقدمه على ناصبه لأفاد تخصيص النفي بالكل، ويعود دليلًا على أنَّه فعل بعض ذلك الذنب، ومراده تنزيه نفسه عن كل جزء منه، فلذلك رفعه إيذانًا منه بأنَّه لم يصنع شيئًا منه قط، بل كله بجميع أجزائه غير مصنوع»[٤]، تأمل قول الفاضل اليمني: «ومراده تنزيه نفسه عن كل جزء منه؛ فلذلك رفعه إيذانا منه بأنَّه لم يصنع شيئا منه قط ...»[٥].

(١) الكتاب، سيبويه (١/ ٢٧١).

(٢) البيت من شواهد الكتاب (١/ ٨٥)، وهو في الخزانة (١/ ١٧٣)، وشرح شواهد المغني (١٨٥)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٨، ٩٣، ٢٢٦). وأم الخيار: زوجته، ويعني بالذنب الشيب والصلع.

(٣) الأعلام، الزركلي (٨/ ١٦٣).

(٤) الخزانة، البغدادي (١/ ٣٦٢).

(٥) المرجع السابق.

تكمن أهمية العامل في الدرس النحوي في القيام بوظيفة تكوين المعاني من خلال الجمع والتأليف بينه وبين معموله، فالألفاظ لا تعرف معانيها إلا بعد ضم بعضها إلى بعض، وذلك أنَّ (زيدا) معروف على حدته، و(القيام) معروف على حدته، إلا أنَّه بإضافة (القيام) إلى (زيد) تولد عن ذلك معنى جديدٌ مستقلٌ لم يكن موجودًا[١]، وذلك لأنَّ الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف على ضرب خاص من التأليف، ويعمد بها إلى وجه من التركيب والترتيب[٢]، يقول الإمام عبد القاهر: «لو أنَّك عمدت إلى بيت شعرٍ أو فصل نثرٍ فعددتَ كلماتَه عدًا كيف جاءَ واتفقَ، وأَبطلتَ نَضَدَه[٣] ونَظَامَه الذي بُنِيَ عليه، وفيه أفرغ المعنى وأجرى، وغيّرتَ الترتيبَ الذي بخصوصه أفاد ما أفاد وبنسقه المخصوص أبان المراد، نحو أن تقول: (قفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزلِ) (منزل قفا ذكرى من نبكِ حبيبٍ) أخرجته من كمال البيان إلى محال الهذيان، وأسقط نسبته من صاحبه، وقطعت الرحم بينه وبين منشئه، بل أحلت أن يكون له إضافة إلى قائل ونسب يختص بمتكلم»[٤].

ولا يُعدّ العامل عاملًا إلا إذا اقتضى معموله، بأن كان ذا حاجة منه ليُتِمَّ به جزءًا من معناه، وهذا يبيّن أنَّ العامل لا يعمل بلفظه فقط، ولكن يعمل بلفظه ومعناه، لأنَّ للَّفظِ الواحد مقتضياتٍ مختلفةً حسب الوظيفة والمضمون والقصد والدلالة، لذلك كان من الأسس التي بنى عليها النحاة فكرهم في نظرية العامل أنَّه «لا عمل بدون اقتضاء العامل المعمول»، والذي يظهر لي من خلال هذه القاعدة أن المؤثر الحقيقي في المعمول هو معنى العامل، فلا يمكن للفعل أن يعمل في الفعل، ولا للحرف أن يعمل في الحرف، إذ لا فائدة في ذلك، لأنَّ الألفاظ تابعة للمعاني.

(١) ينظر: نتائج الفكر، السهيلي (ص٣٣٨).
(٢) أسرار البلاغة، الجرجاني (ص٤).
(٣) جاء في المعجم الوسيط (ن ض د- ص٩٢٨) نضَدَ الشيء نَضْدًا: ضَمَّ بعضه إلى بغض.
(٤) أسرار البلاغة، الجرجاني (ص ٤ - ٥).

ولعل من أهم وسائل الحفاظ على قصد المتكلم وعدم اللبس على السامع عند بناء الكلام، هو القول بالرتبة بين العوامل والمعمولات، ورتبة العامل مقدمة على رتبة المعمول، فالأصل أنْ يتقدم ما هو عمدة في الجملة على ما هو فضلة، وأنْ يتقدم المبتدأ على الخبر، وهكذا...، إلا أنَّه قد يتصرف بين أجزاء الكلام بتقديم بعضها على بعض بسبب ما تقدمه علامات الإعراب من كشف عن معاني الكلام، يقول ابن يعيش: «لو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره لضاق المذهب، ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب»[(١)]، وإنما التزمت الرتبة بين أجزاء الكلام لمنع اللبس على المخاطب، نحو: (ضرب هذا ذاك)، و(أكرم عيسى موسى)، ﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢][(٢)] في هذه الأساليب وما يشبهها تلزم اللغة المتكلم التزام رتبة الفاعل من مفعوله، ليعرف الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره، وهذا هو الأصل الذي استقر عليه في النظام النحوي، فإذا خرج المتكلم بالأسلوب على خلاف الأصل كان لضرب من العناية والاهتمام، كما يقول إمام النحاة: «يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى»[(٣)]، كما في نحو: (ضَرَبَ الأميرَ زيدٌ)، قدموا (الأمير) وإن كان مفعولًا على (زيد) الفاعل لما له من حظ من العناية والاهتمام[(٤)].

ومن ضوابط النحويين في رتبة العامل واتصاله بمعموله أنَّه لا يجوز الفصل بينه وبين معموله بأجنبي، حتى لا يحدث اضطراب لدى المتلقي، ففي نحو: (ضَربْتُ وذهبَ عمرًا زيدُ) انفصل (زيدُ) عن عامله (ذهبَ)، وفقد الأسلوب نسيجه بفقد العامل اتصاله بمعموله، وفي ذلك يقول الشيخ الإمام عبد القاهر: «فما هو إلا بمنزلة

(١) شرح المفصل، ابن يعيش (١/ ٧٢).
(٢) ضوابط الفكر النحوي، د. محمد عبد الفتاح خطيب (٢/ ٩٩).
(٣) الكتاب، سيبويه (١/ ٣٤).
(٤) المقتصد، الجرجاني (ص ٣٣٠).

من يطلب رفيقه وأخاه، فينضم إليه طفيلي لا يلابسه بوجه»[١]، إلا إذا كان الفصل بجملة تامة تفيد المخاطب يؤتى بها لإفادة الكلام تقوية وتسديدًا، أو تحسينًا، معناها يدخل على المتكلم فجأة فيرمي بها ليبادر القارئ والسامع غير متريث حتى يجد لها معنى، يعلل الشيخ محمد أبو موسى استباحة الفصل بها قائلا: «لأنَّ تفوقها يمنحها الموقع، ويصير المستبشع لها غير مستبشع»[٢]، ولو هيأ لها المتكلم مكانًا في النص لما التفت إليها السامع .

وكلما كان العامل أو المعمول ذا أثر معنوي في الجملة، كان له الصدارة فيها، فصدارة أدوات النفي أو التنبيه والاستفهام وغيرها ليست صناعة لفظية اخترعها النحاة من عند أنفسهم، ولكنها لما غيرت معنى الكلام وأثرت في مضمونه استحقت التصدير، يقول الإمام الرضي: «وكل ما أثَّرَ في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والتشبيه ونحو ذلك، فحقه صدر تلك الجملة، خوفا من أن يَحمِلَ السامعُ تلك الجملة على معناها قبل التغيير. فإذا جاء المغُيِّرُ في آخرها تشوش خاطره»[٣]، والأمر في ذلك يرجع إلى قصد المتكلم ومراعاة السامع، لأن الأداة التي جاءت لتغير معنى الجملة لو وقعت مؤخرا لحمل السامع الجملة على معناها دون مراعاة ما يطرأ فيها من تغيير قد يحمله ذلك على ترقب جملة أخرى تؤثر فيها هذه الأداة، ولذا يقول الرضي: إذا جاء المغير في آخره تشوش خاطره، قال تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾، [الشعراء: ٢٢٧] يقول الإمام أبو الفتح عثمان بن جني: «(أَيَّ مُنْقَلَبٍ) منصوب على المصدر بـ(يَنْقَلِبُونَ)، لا بـ(سَيَعْلَمُ)، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨]، و ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء:١١٠]، فهذا ونحوه لم يلزم تقديمه من حيث كان مفعولًا،

(١) المقتصد، الجرجاني (ص ٤٢٦).
(٢) مراجعات في أصول الدرس البلاغي، د. محمد أبو موسى (ص١٢٧).
(٣) شرح الكافية، الرضي (٢/ ٣٨٦).

لكن إنما وجب تقديمه لقرينة انضمت إلى ذلك»[1]، وكأنه يشير بهذه العبارة الأخيرة إلى أن معنى الاستفهام والشرط فيهما، ميزهما عن باقي المفعولات فاستحقا التصدير...، لذلك التزمت العرب في كلامها تأخير المحصور بـ(إلا) لاستحالة أن يحدث معنى الحرف في الكلمة من قبل أن يجيء الحرف، فلا يتحقق معنى الحصر إلا فيما بعده أداة الحصر[2]، نحو: (ماضرب زيدًا إلا عمرو)، لذا كانت رتبة العامل والمعمول في بناء الجملة من أهم العوامل المساعدة في ضبط المعنى عند المخاطب، وفي هذا يقول الإمام عبد القاهر: «وهذا الحكم – أعني الاختصاص في الترتيب – يقع في الألفاظ مرتبًا على المعاني المرتبة في النفس»[3]، وذلك لأنَّ الجملة إذا خرجت عن ترتيبها الطبعي تعكر المعنى في ذهن المخاطب.

تأتي قضية أخرى من قضايا العامل في الدرس النحوي وأثره في تداول المعنى بين المتكلم والمخاطب، وهي قضية تسلط العامل على معموله، ويكمن تسلط العامل على معموله في تفرغه له وانصبابه عليه كما يقول إمام النحاة، لأنك لم تشغله بغيره وفرغته له، ولذلك لا يتسلط العامل على معموله إلا إذا كان متمكنًا منه حتى يكشف عن المعنى المراد، وتظهر هذه القضية عند النحاة في مسألتين:

الأولى: التوافق الدلالي بين العامل والمعمول، فلا يمكن أن يتسلط العامل على معموله إلا إذا صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه، ولذلك يرى الكسائي والفراء أن الناصب للاسم المشغول عنه في نحو: (زيدًا ضربته) لفظ الفعل المتأخر، لا لمضمر يفسره الفعل المذكور كما هو المشهور من مذهب أهل البصرة، فـ(ضربت عند الكسائي والفراء) عامل في زيد كما أنه عامل في ضميره، وكذا في نحو (زيدًا مررت به) و(عمرًا ضربت أخاه)، العامل فيهما ما دل عليه ذلك الظاهر وسدّ مسدّه،

(١) الخصائص، ابن جني (١/ ٣٠٠).
(٢) ينظر: دلائل الإعجاز، الجرجاني (ص ٣٣٩).
(٣) أسرار البلاغة، الجرجاني (ص٥).

فمررت عامل في زيد لسده مسد جاوزت، وكذلك العامل في عمرو ضربت لسدّه مسدّ أهنت، ويؤكد الرضي مذهب الشيخين الكوفيين بقوله: «وليس قبل الاسم في الموضعين مضمر ناصب عندهما »، ويعلل الرضي لكلامهما بأنه من قبيل تأكيد إيقاع الفعل عليه[١].

فإذا اختلف التوافق الدلالي بين المعمول والعامل المسلط عليه، انبرى النحويون في استنباط تفسيرات دلالية تقرب بين المعنى الدلالي للعامل ومعموله بما يتوافق مع المعنى المراد، فالفراء يعلل عطف الحواجب على العيون وإشراكهما معا في التزجيج في قول الشاعر:

إذَا ما الغانِـياتُ بَرَزْنَ يَـوْمًا وَزَجَّـجْن الْحَوَاجِبَ والعُيُـونا[٢]

بأن «العَين لا تزجج إنَّما تكحَّل، فردَّها عَلَى الحواجب لأنَّ المعنى يعرف»[٣]، ويتوقف الطبري أمام قراءة أهل الكوفة (وحورٍ عينٍ) بالخفض عطفا على (بأكواب) في قوله تعالى: ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ﴿١٩﴾ وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾ ﴾ [سورة الواقعة]، فيرى أن الحور العين وإن كان مما لايطاف به كالأكواب والأباريق والكؤوس والفاكهة واللحم، إلا أنه لما كان معروفًا معناه أتبع الآخر الأول في الإعراب[٤]، هذا من قبيل الحمل على المعنى، ولكن هناك من يحاول استنباط معنى دلالي من فحوى العامل، فيرى أن عطف الحور على الأشياء السابقة وإن كانت مما لا يطاف به إلا أنها تشترك معها في التنعم بها، وحملوا عليه قراءة:

(١) شرح الكافية، الرضي (١/ ٥١٩).
(٢) البيت من الوافر للراعي النميري، في معاني القرآن، الفراء (٣/ ١٢٣)، والخصائص، ابن جني (١/ ٤٣٢)، والإنصاف، ابن الأنباري (٢/ ٤٩٩).
(٣) معاني القرآن، الفراء (٣/ ١٢٣).
(٤) جامع البيان، الطبري (٢٣/ ١٠٥).

(وأرجلِكم) بالجر في قوله: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾ [المائدة: ٦]، لاشتراك المسح والغسل في باب الوضوء، كما جمع الشاعر بين اللبن والتمر والأقط تحت مظلة عامل واحد وهو الشرب في قوله:

شرّابُ أَلْبَانٍ وتَمْرٍ وأَقِطْ(١)

لاشتراكهما في التغذي بهما، وكذلك حملوا (الرمح) على (السيف) في التقلد في قوله:

ورأيتُ زوجَكِ قد غدا مُتَقَلِّداً سيفاً ورُمحاً(٢)

لاشتراكهما في الحمل، وفي أنَّ كلا منهما سلاح(٣).

فإذا تعذر تقديم معنى دلالي يربط بين العامل والمعمول، لجأ النحاة إلى تقدير عامل مناسب يتسلط على المعمول، كما في نحو قوله تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ [يونس:٧١]، لا يصح في هذا الأسلوب تشريك العامل (أجمعوا) بكسر (الميم) وتسليطه على الشركاء، لأن المعنى يختلف، حينئذ لابد من تقدير عامل للشركاء مغاير لمعنى العامل الأول حتى يستقيم الكلام(٤).

الثانية: التوافق المعنوي بين العامل والمعمول، فلا يؤدي تسلط العامل على معموله إلى فساد في المعنى حتى وإن استقامت الصنعة النحوية، وقد ورد في أسلوب القرآن من ذلك كثير نبَّه عليه ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) بأنه يجب على المُعْرِب «أن يفهم معنى ما يعربه، مفردًا أو مركبًا»(٥)، لأنه كثيرًا ما تزل الأقدام بسبب مراعاة

(١) البيت من الرجز المشطور، أورده المبرد في الكامل في اللغة والأدب من غير عزو (١/ ٢٩١)، وهو من شواهد الأنباري في الإنصاف (٢/ ٥٠٣).

(٢) البيت من الكامل المجزوء لعبد الله بن الزبعرى، من شواهد الفراء في معاني القرآن (١/ ١٢١)، والمبرد في المقتضب (٢/ ٥٠)، والإيضاح لأبي علي الفارسي (ص ١٦٩)، والخصائص، لابن جني (٢/ ٤٣١).

(٣) معاني القرآن (الهداية إلى بلوغ النهاية)، مكي بن أبي طالب (٣/ ١٦١٥).

(٤) المقاصد الشافية، الشاطبي (٢/ ١٦٧).

(٥) المغني، ابن هشام (٢/ ٦٠٥).

ظاهر الصناعة وإغفال المعنى، ويستدل ابن هشام على هذا الكلام بمواضع من النظم القرآني، فيتوقف عند قوله تعالى: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا۟﴾ [هود:٨٧]، ليزيل ما يتبادر إلى ذهن القارئ أنَّ (أن نفعل) معطوفة على (أن نترك) وسبب بطلان العطف هو عدم صلاحية المعنى مع مراد الخطاب القرآني، فلو كان (أن نفعل) معطوف على (أن نترك) لكانوا مأمورين بفعل ما يشاؤون في أموالهم، ولكنّهم مأمورون بترك فعل ما يشاؤون في أموالهم بالعطف على (ما)، فيكون المعنى: أن نترك أن نفعل[١].

العامل والمعنى:

إذا كانت الوظيفة الأولى للعامل النحوي هي تنظيم حركة العناصر اللُّغوية داخل الجملة والنص، فإنها أيضًا لم تهمل جانب المعنى، وذلك لأن العامل تفسير لأهم مظهر من مظاهر العربية دون غيرها من اللغات وهو الإعراب، الذي دخل العربية كما يقول ابن جني: «تحصينا للمعاني، وتحريرا للألفاظ، وتشجيعا على مزاولة الأغراض»[٢].

فالعامل في الاسم هو ما يحدث بواسطته في ذلك الاسم معنى يقتضي الإعراب، إذ العامل بمثابة الآلة التي يقحم المتكلم المعنى بها في الاسم عند تركيبه مع الفعل، ليصير أحد جزئي الكلام، أو دخول حرف الجر عليه ليصير مضافًا إليه.

لذلك قامت فكرة العامل في الدرس النحوي على إجلاء المعاني والكشف عنها، لأن النظر في العلاقة بين العامل والمعمول، إنما هو نظر في العلاقة بين المفردات داخل النص من حيث علاقة المفردات بعضها ببعض، وروابطها، ومعرفة مواقعها من الإعراب، إنما هو نظر في بنية النص، وتحليها، وحكم النحاة على مواقع المفردات، والتفرقة بين الحال والتمييز والخبر والصفة تدقيق بالغ في تفسير معاني

(١) المغني، ابن هشام (٢/ ٦٠٧).
(٢) الخصائص، ابن جني (٣/ ٣٣٢).

النص، وكذلك التفرقة بين أنواع الواوات، أو الفاءات، أو اللامات لا يدرك من الوهلة الأولى، أو النظرة العجلى للنص، وإنما «فيه من الدقة واللطف والخفاء ما يروق ويروع ويدهش»[(١)]، يقول شيخ البلاغيين الدكتور محمد أبو موسى في كتابه دلالات التراكيب: «وهكذا تجد في دراسة مواقع الإعراب – العامل والمعمول- بحثًا دقيقًا وممتعًا في ربط الكلام وعلائقه، وكشفًا بارعًا لتلك الخيوط التي تدق حتى كأنها شعيرات خفية، ولكنها متينة وثيقة في ربط الكلام ودمجه»[(٢)].

فمحلل النص عندما يحكم على موقع كلمة ما ببيان كونها عاملة، أو معمولة، إنما يكشف عن المعنى النحوي الذي يربطها ببقية أجزاء الجملة من ناحية، وكذلك تحديد المعنى المقصود منها من ناحية أخرى، لأن تحديد الدلالة متوقف على تحديد الوظيفة النحوية، وكذلك تحديد مواقع الجمل في النص من حيث الموقع الإعرابي، فالجمل التي لها محل من الإعراب، تتميز عن غيرها من الجمل التي لا محل لها. «وإدراك هذا الضرب من الصلة بين المفردات داخل الجمل، والجمل داخل النص يحتاج إلى مزيد من التأمل في المعنى ومعرفة جوهره»[(٣)].

وقد توقف النحاة في أثناء تحليلهم للتراث اللغوي أمام النصوص التي يخالف ظاهرها معناها، ولو حُملت على ظاهرها لأدّى ذلك إلى فساد المعنى المراد، من ذلك على سبيل المثال توقفهم أمام قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨]، في حكم جملة: ﴿وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾، هل هي معطوفة على ماقبلها أم مستأنفة؟ يرى أبو البقاء أنها مستأنفة غير معطوفة، ويعلل ذلك بقوله: «لأنه لو عُطف عليه لصار منفيًّا»[(٤)]، وفسد المعنى، ولصار الكلام: إن الله لا يغفر

(١) قراءة في الأدب القديم، د. محمد محمد أبو موسى (ص١٢).
(٢) دلالات التراكيب، د. محمد أبو موسى (ص١١٠).
(٣) ضوابط الفكر النحوي، د. محمد عبد الفتاح خطيب (٢/ ٤٤٧).
(٤) التبيان في إعراب القرآن، العكبري (١/ ٣٦٤).

الشرك ولا يغفر مادون ذلك بناءً على ما يقتضيه ظاهر العطف بالواو.

ومن ذلك – أيضا – تخريج سيبويه لقول عبد الرحمن بن أم الحكم:

على الحَكَم المأتيّ يومًا إذا قَضَى قَضيّـتَه أن لا يـجورَ ويَـقْصِدُ[١]

«كأنه قال: عليه غيرُ الجور، ولكنه بقصد، أو هو قاصدٌ فابتدأ، ولم يحمل الكلام على (أن)، كما تقول: عليه أن لا يجور، وينبغي له كذا، وكذا، فالابتداء في هذا أسبق وأعرف، لأنها بمنزلة قولك، كأنه قال: وقولك. فمن ثمَّ لا يكادون يحملونها على أن»[٢]، وذلك لأن غرض الشاعر نفي الجور، وإثبات القصد، لا الجمع بينهما.

هذا وأمثاله كثير في النص القرآني والأدبي، مما يدل على التفات النحويين للمعنى من خلال تحديد العوامل ومعمولاتها والعلاقة بينهما، ودراستهما للتوصل من خلالهما إلى استنباط قصد المتكلم.

(١) البيت لعبد الرحمن بن أم الحكم في الكتاب (٣/ ٥٦)، وبلا نسبة في في الأشباه والنظائر (٢/ ٢٤٣)، وشرح شواهد المغني (ص٢٣٦)، ونسب في الخزانة إلي أبي اللحّام التغلبي (٣/ ٦١٣).

(٢) الكتاب، سيبويه (٣/ ٥٦).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم على مَنْ ختم الله برسالته الرسالات.

يطيب لي بعد هذا التطواف أن أسجِل ما توصلت إليه من **نتائج** من خلال البحث عن (البعد التداولي للعامل النحوي وأثره المنهجي واللفظي والمعنوي) والتي كان من أهمها:

- التطابق الدلالي بين لفظ العامل في الاستعمال اللغوي العربي وبين دورانه في التصنيف النحوي، فلا يمكن أن يؤدي جذر لغوي آخر المعنى الذي يؤديه أو يدل على وظيفته في بناء النظام النحوي.
- تعريفات النحويين جميعًا للعامل تنحصر في معنيين اثنين لا ثالث لهما، وما انبثق عنهما يرجع إليهما، فالعامل إما المنشئ للحالة الإعرابية والعلامة التي تدل عليها، أو المحدث للمعاني النحوية من فاعلية، أو مفعولية، أو إضافة، ونحوها.
- أن النحويين أقاموا البناء النحوي على فكرة العامل والمعمول، وبنوا مؤلفاتهم على ذلك، ورتّبوا أبواب النحو ومسائله على دراسة العامل والمعمول وما يتعلق بهما من قضية تركيبية داخل الجمل.
- كان للعامل أثر بارز في فضّ كثير من المسائل الخلافية التي نشبت بين النحاة في أثناء دراستهم لتراكيب البنية اللُّغوية ومفرداتها.
- لم يتوقف دور العامل في الجملة أو النص على ضبط العلامة الإعرابية فقط وإنما يؤدي تحديد العامل بدقة إلى كشف المعنى وبيان إرادة المتكلم.
- العامل أو المعمول يستحقان الصدارة متى كان لهما أثر معنوي في الجملة.
- معنى العامل هو المؤثر الحقيقي في المعمول وليس اللفظ لأن الألفاظ تابعة

للمعاني

- انفرد النحو العربي عن غيره بوجود العامل عن غيره.
- يؤكد البحث القول بوجود العامل.

التوصيات:

أوصي الباحثين بالتالي:

- دارسة التراث النحوي عامة وما كتب عن العامل خاصة.
- دراسة النظريات الحديثة ومقارنتها بماكتبه القدماء.

فهرس المصادر والمراجع

١. **أساس البلاغة**، الزمخشري، جار الله (٥٣٨هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود، (ط:١)، بيروت، لبنان، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٢. **أسرار البلاغة**، الجرجاني، عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، القاهرة، (د. ت).

٣. **الأشباه والنظائر في النَّحو**، السيوطي، عبد الرحمن، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت (د. ت).

٤. **الأصول في النَّحو**، ابن السراج، أبو بكر محمد (٣١٦هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، (د.ط)، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ت).

٥. **الأعلام**، الزركلي، لخير الدين (١٣٩٦هـ)، الطبعة الخامسة عشر، دار العلم للملايين ٢٠٠٢م.

٦. **الألفية**، ابن مالك، أبو عبدالله محمد (٦٧٢هـ)، تحقيق دكتور عبدالمحسن محمد القاسم، الطبعة الأولى، (د .ن)، ١٤٣٩هـ، ٢٠١٨م.

٧. **أمالي ابن الحاجب**، ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين (٦٤٦هـ)، تحقيق فخر صالح قدارة، (د.ط)، دار عمار الأردن، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٨. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، الأنباري، عبد الرحمن الأنباري (٥٧٧ه)، (د.ط)، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٩. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (د.ط)، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت).

١٠. **الإيضاح العضدي**، الفارسي، أبوعلي الحسن بن أحمد (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د.حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، (د.م) ، ١٣٨٩هـ.

١١. **تاج العروس من جواهر القاموس**، الزبيدي، محمد بن عبد الرزاق (١٢٠٥هـ)، (د.ط)، دار الهداية، (د.ت).

١٢. **التبيان في إعراب القرآن**، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (٦١٦هـ)، تحقيق: مسعد فريد الفقي، طبعة أولى، دار اليقين، المنصورة، ٢٠١٠م.

١٣. **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ١٤٣١هـ.

١٤. **التصريح بمضمون التوضيح**، الأزهري، خالد الأزهري (٩٠٥هـ)، (د.ط)، مطبعة عيسى البابي الحلبي، (د.ت).

١٥. **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف (٧٧٨هـ)، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرين، الطبعة الأولى، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٨هـ.

١٦. **جامع البيان في تأويل القرآن**، الطبري، محمد بن جرير (٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، (د.م)، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.

١٧. **جمهرة اللغة**: جمهرة اللغة، الأزهري، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الطبعة الأولى، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.

١٨. **خزانة الأدب**، البغدادي، عبد القادر (١٠٩٣هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الرابعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

١٩. **الخصائص**، ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، (د. ت).

٢٠. **دلائل الإعجاز**، الجرجاني، عبد القاهر (٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، الطبعة الثالثة، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٢١. **دلالات التراكيب: دراسة بلاغية**، محمد محمد أبو موسى، (د. ط) مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٩م.

٢٢. **ديوان الأعشى الكبير**، ميمون بن قيس، (د.ط)، دار صادر، بيروت، ١٩٦٦م.

٢٣. **ديوان جرير**، بشرح محمد حبيب، تحقيق: نعمان محمد مين طه، (د.ط)، دار المعرف، القاهرة ١٩٧١م.

٢٤. **ديوان العجاج برواية الأصمعي**، تحقيق: عزة حسن، (د.ط)، مكتبة دار الشروق، بيروت ١٩٧١م.

٢٥. **الرد على النحاة**، ابن مضاء القرطبي (٥٩٢هـ) تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى، دار الاعتصام، ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م.

٢٦. **رسالتان في اللغة**، الرماني، علي بن عيسى (٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، (د.

ط)، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٤م.

٢٧. **سنن الدارقطني**، الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر (٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرين، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٢٨. **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان**، الأشموني، (٩٠٠هـ)، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.

٢٩. **شرح التسهيل**، ابن مالك، محمد بن عبد الله الأندلسي(٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، دار هجر للطباعة ١٤١٠هـ.

٣٠. **شرح جمل الزجاجي**، ابن أبي الربيع، أبو الحسين عبيد الله بن أحمد الإشبيلي (٦٨٨هـ)، تحقيق: د. خالد التويجري، الطبعة الأولى، مكتبة المتنبي، الدمام، ١٤٣٩هـ- ٢٠١٨م.

٣١. **شرح جمل الزجاجي**، ابن الفخار، أبو عبد الله محمد بن علي (٧٥٤هـ)، تحقيق: د. روعة محمد ناجي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ٢٠١٣م.

٣٢. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن بهاء الدين بن عقيل (٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠هـ.

٣٣. **شرح كتاب سيبويه**، السيرافي، أبوسعيد الحسن بن عبدالله (ت٣٦٨هـ) تحقيق: د.رمضان عبدالتواب، (د.ط) ، الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.

٣٤. **شرح الكافية**، الرضي، محمد بن الحسن الأستراباذي (٦٨٤هـ)، تحقيق: د. حسن إبراهيم الحفظي، ود. يحيى بشير مصري، الطبعة الأولى، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الرياض، ١٤١٤هـ.

٣٥. **شرح الكافية**، الرضي، محمد بن الحسن الأستراباذي (٦٨٤هـ)، تحقيق: د. يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، نشر: جامعة قاريونس- بنغازي- ١٩٩٦م.

٣٦. **شرح الكافية الشافية**، ابن مالك، محمد بن عبد الله الأندلسي (٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، (د.ت).

٣٧. **شرح لامية العرب**، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (٦١٦هـ) تحقيق: د. محمد خيري الحلواني، الطبعة الأولى، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣م.

٣٨. **شرح المفصل**، ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي (٦٤٣هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب، (ط:١) توزيع مكتبة الباز، مكة المكرمة، ١٤٢٢هـ.

٣٩. **شرح المفصل**، ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي (٦٤٣هـ)، (د.ط) مكتبة المتنبي، القاهرة (د.ت).

٤٠. **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، (ط.٤) دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٤١. **ضوابط الفكر النحوي (دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم)**، الخطيب، د. محمد عبد الفتاح الخطيب، (د.ط)، دار البصائر، القاهرة، ٢٠٠٦م.

٤٢. **العوامل في النحو العربي**، الحربي، د. محمد باتل الحربي – مجلة جامعة أم القرى- العدد العاشر -السنة الثامنة- ١٤١٥هـ.

٤٣. **العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية**، الجرجاني، عبد القاهر (٤٧١هـ)، شرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاوي(٩٠٥هـ)، تحقيق د. البدراوي زهران، دار المعارف، (ط:٢) القاهرة، (د.ت).

٤٤. **الفصول الخمسون**، ابن معطي، زين الدين أبي الحسين بن عبد المعطِي(٦٢٨هـ)، تحقيق محمود محمد الطناحي، (د.ط) عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ت).

٤٥. **القاموس المحيط**، الفيروز أبادي، لمجد الدين محمد بن يعقوب (٨١٧هـ)، (د.ط) مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٢٦هـ.

٤٦. **قراءة في الأدب القديم** د. محمد محمد أبو موسى، (د.ط) دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٨م.

٤٧. **الكافية في علم النحو**، ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر (٦٤٦هـ)، تحقيق: د.صالح عبدالعظيم الشاعر، (د.ط)، مكتبة الآداب، القاهرة ٢٠١٠م.

٤٨. **الكامل في اللغة والأدب**، المبرد، محمد بن يزيد (٢٨٥هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط:٢) دار الفكر العربي القاهرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٤٩. **الكتاب**، سيبويه، عمر بن عثمان (١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (ط:٣) مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٥٠. **لسان العرب**، ابن منظور، محمد بن مكرم الأنصاري (٧١١هـ)، (ط:٣)، دار صادر، بيروت ١٤١٤هـ.

٥١. **اللباب في علل البناء والإعراب**، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ) تحقيق: د. عبد الإله النبهان، (ط: ١)، دار الفكر، دمشق، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٥٢. **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء**، الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ)، (ط:١) شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٤٢٠ هـ.

٥٣. **المدارس النحوية**، د. شوقي ضيف، (ط:٦) دار المعارف، مصر، (د.ت).

٥٤. **مراجعات في أصول الدرس البلاغي**، د. محمد محمد أبو موسى، (ط:١)، مكتبة وهبة، القاهرة ١٤٢٦هـ.

٥٥. **معاني القرآن**، الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي. محمد علي النجار. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، (ط:١)، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، (د.ت).

٥٦. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ابن هشام، أبو محمد عبد الله الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط) المكتبة العصرية، بيروت ١٩٩٢م.

٥٧. **المفصل في صنعة الإعراب**، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (٥٣٨هـ)، تحقيق: د.خالد إسماعيل حسان، (ط:٢)، مكتبة الآداب – القاهرة – ٢٠٠٩م.

٥٨. **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (٧٩٠هـ)، تحقيق: د. عياد الثبيتي وآخرين، (ط:١)، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ١٤٢٨هـ.

٥٩. **مقاييس اللغة**، ابن فارس، أحمد بن فارس الرازي (٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، (د.ط)، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.

٦٠. **المقتصد في شرح الإيضاح**، الجرجاني، عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، (د.ط) العراق، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.

٦١. **المقتضب**، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، (د.ط) عالم الكتب. بيروت، (د.ت).

٦٢. **مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي**، د. جعفر عبابنة، (ط:١)، دار الفكر، ١٩٨٤م.

٦٣. **نتائج الفكر**، السهيلي، أبو القاسم (٥٨١هـ)، (ط:١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

٦٤. **النَّحو الوافي**، عباس حسن، (ط:٩)، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

٦٥. **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، د. نهاد الموسى، (ط:٢) دار البشير، الأردن، ١٤٠٨هـ.

٦٦. - **نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية تركيبية**، د. مصطفى حمزة، (ط:١)، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٦٧. **نظرية العامل في النحو العربي عرضًا ونقدًا**، د. وليد عاطف الأنصاري، (ط:٢)، دار الكتاب الثقافي، الأردن، أربد، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

٦٨. **الهداية إلى بلوغ النهاية**، القيسي، مكي بن أبي طالب (٤٣٧هـ)، مجموعة رسائل جامعية في المغرب، الناشر: كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٦٩. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، السيوطي، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، (ط:١) منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٨هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	٤١٠
الملخص باللغة الإنجليزية	٤١١
المقدمة	٤١٣
التمهيد: مصطلح العامل بين الدلالة اللُّغوية والتعريف الاصطلاحي	٤١٨
المبحث الأول: الأثر اللفظي للعامل النحوي	٤٢١
العامل ومنهج التأليف في النحو	٤٢١
العامل وبناء الباب النحوي	٤٢٤
العامل والخلاف النحوي	٤٢٦
أثر العامل في الخلاف النحوي	٤٢٨
المبحث الثاني: الأثر المعنوي للعامل النحوي	٤٣١
العامل والمعنى	٤٣٩
الخاتمة	٤٤٢
فهرس المصادر والمراجع	٤٤٤
فهرس الموضوعات	٤٥٠